

الإيرادات الضريبية وأثرها على التنمية الاقتصادية في ماليزيا دراسة قياسية (٢٠٢٠-٢٠٢٠)

د/ احمد يحيى محمد على عبد الله *

(*). د. احمد يحيى محمد على عبد الله : مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للإدارة بالمحلة الكبرى ، له اهتمامات
بحثية في مجال الاقتصاد السياسى ، الاقتصاد التنامى

Email: ahmedelkasapy1985@gmail.com

المقدمة :

تهدف السياسة الضريبية للعديد من الدول الى رفع كفاءة النمو الاقتصادي من خلال نمو الاستثمارات وزيادة أعداد المشتغلين لاستيعاب الاعيين الجدد في سوق العمل، وتعمل السياسة الضريبية بالتنسيق مع السياسة النقدية على تخفيف الضغوط التمويلية والتضخمية في الاقتصاد المحلي، حيث أن المياسة الضريبية المثلثي هي التي تعمل على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، من خلال الدفع بعدد من التعديلات التشريعية الإضافية، وذلك من أجل زيادة معدلات التشغيل وتوفير موارد مالية تسمح بالإنفاق على الخدمات، حيث أن ضبط مؤشرات الاقتصاد الكلي وأهمها عجز الموازنة العامة للدولة، والتضخم والميزان التجاري وخفض معدلات الاستهلاك ورفع معدلات الاستثمار وتنمية المصادر الدافعة للنمو وزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من أهم أهداف السياسات المالية والنقدية.

ويعد نظام الضرائب عنصر هام يتطلب تنظيم في إطار قانوني محكم وهذا باعتبارها الممول الرئيسي للنفقات العامة، وهي تشمل كل أنواع الضرائب والرسوم وجميع الاقتطاعات المالية الأخرى، فهي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان نفقات الدولة بصفة مستمرة، وتسعى كل الدول سواء كانت متقدمة كانت أو نامية لرسم سياستها الضريبية وفقا لتقلبات النظام الاقتصادي المتبع.

وتمر دول العالم بتحولت هامة تقتضيها التطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة، الناجمة عن تعاظم عبارات العولمة الاقتصادية والمالية ، ويتطلب التفاعل مع هذه التطورات تعديل سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسة الضريبية ، بهدف الحد من الآثار المعاكسة للاتجاهات التصادمية مع التيارات المصاحبة للعولمة وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. مما يفرض على الدول عمل إصلاحات واسعة النطاق على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تصاغ وفق رؤية كلية عالمية شاملة، وإن كانت محلية قومية على صعيد التطبيق. ولقد أخذت المنظمات الاقتصادية الدولية على عاتقها بما لها من نفوذ سياسي لا يساوي مهمة صياغة وبلورة الاستراتيجيات الإصلاحية، والإشراف على تنفيذها في مختلف دول العالم.

مشكلة البحث:

تعمل الكثير من الدول خاصة الدول النامية على زيادة الموارد المالية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، مما يدفعها الى فرض ضرائب على المواطنين و رجال الأعمال مما يمثل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم تأتي أهمية الحوافر الممنوحة لجذب استثمارات جديدة وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن السؤال التالي:

هل توجد آثار للإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية في ماليزيا ؟

أهداف البحث :

هدف البحث إلى بيان دور الإيرادات الضريبية وأهميتها من خلال ما يلي :

- دراسة آثار الإيرادات الضريبية على الاقتصاد الماليزي.
- دراسة تطور الإصلاحات في النظم الضريبية التي أجرتها ماليزيا بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية في العالم .
- توضيح دور وأهمية السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية .

فروض البحث :

تتمثل فروض البحث في محاولة اختبار صحة الفروض التالية:

- توجد آثار اقتصادية إيجابية للإيرادات الضريبية في ماليزيا.
- ارتفاع القيم الضريبية في ماليزيا كان له انعكاس ايجابي على التنمية الاقتصادية.
- إن النظام الضريبي يعتبر أداة هامة في تأمين الموارد المالية لتغطية النفقات العامة ودفع عجلة النمو الاقتصادي في المجالات المرغوبة.
- إن النظام الضريبي يعتبر أداة هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودفع عجلة النمو الاقتصادي في المجالات المرغوبة.

أهمية البحث :

تؤثر السياسة الضريبية على مختلف الجوانب الاقتصادية، حيث يتضح مدى أهمية الإيرادات ونظرا لأهمية النظم الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بدورها تؤدي الى دفع عجلة الانتاج ، فالأمر يتطلب إلقاء الضوء والمزيد من البحث حول النظم الضريبية وأثرها على تعافى النمو الاقتصادي ككل.

ونظرا لأهمية السياسة الضريبية ودورها الهام والحيوي باعتبارها أداة لجذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب وخلق فرص عمل، وتؤثر بصورة مباشرة على اقتصاديات المشروع الاستثماري بصفه عامة وفي عوائده بصفة خاصة، مما يجعلها عاملاً هاماً ومؤثر في دراسات جدوي المشاريع الاقتصادية فقد لجأت العديد من الدول الى تعديل أنظمتها الضريبية من خلال سن تشريعات ضريبية تعمل على توفير العديد من الموارد المالية ، وفرض إعفاءات ضريبية والتي أصبحت من العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويستمد البحث أهميته من حيث أنه يتناول دراسة الإيرادات الضريبية والتي تعد مصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي الى استيعاب البطالة وزيادة الإنتاج المحلي، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض تجاري.

منهج البحث:

تم الاعتماد فيه على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي البحث النظري والتحليلي، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لاستعراض الأبعاد النظرية لموضوع البحث، وتم استخدام المنهج الاستقرائي للتعرف علي تأثير الإيرادات الضريبية علي التنمية الاقتصادية من خلال زيادة حجم الاستثمارات المباشرة ، وزيادة أعداد العاملين، وزيادة الإنتاج في ماليزيا .

تعتمد الدراسة في الجانب التحليلي على أسلوبين هما الوصفي التحليلي والتحليل القياسي، حيث يتم في الأسلوب الأول تحليل واقع وتطور الضرائب ومؤشرات التنمية خلال فترة الدراسة، بينما يتم في الأسلوب الثاني استخدام الأساليب القياسية لاستقصاء أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية .

الدراسات السابقة :

دراسة الباحث رجاشة عبد المجيد (٢٠١٩) مذكرة ماجستير بعنوان تقييم الاصلاح الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، حاول من خلالها الباحث تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر من خلال دراسة أسباب الاصلاح الجبائي وأثاره في علاج الاختلالات المالية والاقتصادية والاجتماعية. وتوصل الباحث إلى أن النظام الضريبي الجزائري مازال يعرف اختلالات عديدة أهمها ضعف الحصيلة الضريبية، ضعف الإدارة الضريبية اختلال

الهيكل الضريبي من خلال سيطرة الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، عدم استقرار التشريع الضريبي، بالرغم من الأهمية العلمية للبحث على المستوى النظري، إلا أن الجانب التطبيقي لم يساير في بعض جزئياته حداثة الإحصائيات والمعلومات.

دراسة الباحثين حراق مصباح و قرين ربيع (٢٠١٩) بعنوان تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) وهي مقال علمي منشور بمجلة Revue *déconomie et de statistique appliquée* ، الصادرة عن المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، وكان الهدف منها البحث في تقييم فعالية ومردودية النظام الضريبي الجزائري للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) وأهم التحديات والعوائق التي يواجهها، من خلال تقييم الأداء المالي والاقتصادي ، وفي النهاية خلصت الدراسة إلى النظام الضريبي الجزائري مازال يعاني العديد من التشوهات خاصة ضعف الحصيلة الضريبية غياب الأثر التنموي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من القيمة العلمية لهذا البحث إلا أن هناك قصورا جزئيا نذكر منها: عدم الاهتمام بتقييم الجهد الضريبي، خاصة في جانب متأخرات التحصيل، وكذا عدم التفصيل في بعض محاور الدراسة.

وفي دراسة Afful & Asiedu (2013)، بهدف استقصاء أثر السياسة المالية ونشاط سوق الأوراق المالية على هامش سعر الإقراض على الودائع في الصحراء الإفريقية باستخدام بيانات من أربعة بلدان: بوتسوانا، غانا، موريتانيا وجنوب إفريقيا. حيث أظهرت نتائج تحليل البيانات المجمعمة للأربع دول وجود علاقة ايجابية بين السياسة المالية ونشاط سوق الأسهم، وعند دراسة نشاط سوق الأسهم في الصحراء الإفريقية، كل على حدة، باستثناء جنوب أفريقيا، كان الأثر قليلا أو غير معنوي إحصائياً.

أما في دراسة Taha (2012)، لاستقصاء أثر النظام الضريبي على سوق الأسهم المالية في ماليزيا، تبين منها أن الإيرادات الضريبية من الشركات كان له تأثيراً أكبر على أداء سوق الأسهم المالية من الإيرادات الضريبية الشخصية أو الملكية الثابتة.

ولهي بوعلام (٢٠١٢) ، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، هدفت الدراسة إلى ابراز تحديات النظام الضريبي الجزائري والعوامل التي تحد من فعاليته، ومحاولة

وضع اطار تصوري لنظام ضريبي يستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة، وخلصت الدراسة إلى أن النظام الضريبي الجزائري لم يبلغ مستوى الفعالية في الأداء بالنظر إلى جملة من النقائص منها تواصل الاعتماد على الجباية البترولية كبديل استراتيجي عن الجباية العادية، هيمنة الضرائب غير المباشرة على الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب المباشرة الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) بالرغم من الأهمية العلمية للأطروحة إلا أن الباحث أغفل نقاط مهمة منها: عدم التفصيل في مؤشرات قياس أداء النظام الضريبي، كالجهد الضريبي متأخرات التحصيل دور إصلاح النظام الضريبي الجزائري في تحسين الإيرادات الضريبية.

دراسة Tavares & Valkanov (٢٠١١)، بهدف استقصاء أثر الضرائب والإنفاق الحكومي على عوائد سوق الأسهم، والسندات الحكومية، وسندات الشركات، أظهرت النتائج أن التغيرات المفاجئة من جانب الضرائب لها أثر سلبي على عوائد الأسهم والسندات، أما من جانب الإنفاق الحكومي فقد كان للصدات أثراً ايجابياً وذا معنوية إحصائية على المدى القصير على السندات الحكومية وسندات الشركات.

أيضاً دراسة قام بها Nikiforos (٢٠١٠)، بهدف استقصاء دور السياسة المالية ودور السياسة النقدية على أداء سوق الأسهم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٤) تبين فيها أن عجز الميزانية يؤثر بشكل سلبي على سوق الأسهم المالية. أما دراسة Arin et al. (2010)، بهدف استقصاء أثر السياسات الضريبية المختلفة على عائدات الأسهم المالية، تبين منها أن تأثير الضرائب غير المباشرة كان كبيراً على عائدات سوق الأسهم المالية.

الإطار النظري للدراسة :

دور السياسة المالية والحوافز الضريبية في التنمية الاقتصادية بماليزيا

وقع عبء تمويل المشروعات التنموية في ماليزيا خلال العقود الأربعة الأخيرة على كاهل الحكومة بشكل كبير من خلال مخصصات التنمية في الموازنات السنوية، وكان لكل ميزانية سنوية مكونان أساسيان: مصروفات التشغيل ومصروفات التنمية مصروفات التشغيل كانت تغطي بالكامل من إيرادات الحكومة متمثلة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة والمصادر الغير ضريبية ، بينما مصروفات التنمية كانت تمول في الأساس من خلال دين الحكومة سواء كان

دينا محليا أو خارجياً ، وكانت مصروفات التنمية تمثل نحو ٢٠% من اجمالي الموازنة السنوية وكانت تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية وادارية، ولكن النصيب الأكبر (٤٠% - ٥٠%) كان مخصصا للتنمية الاقتصادية .

أما رأس المال الأجنبي المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي لم يظهر في موازنات الحكومة السنوية، حيث تم إعداده لتنمية القطاع الصناعي تمشياً مع سياسة الحكومة بشأن جعل القطاع الصناعي محرك التنمية ، حيث أن الاستثمارات الأجنبية والمحلية لعبت دوراً هاماً في تنمية الدولة ونتيجة الحاجة الي عملية التنمية قررت الحكومة اتباع سياسة مالية توسعية أدت الي عجز الموازنات الحكومية السنوية المتتالية ، حيث كانت تحقق في هذه السنوات مساواة بين الإيرادات والمصروفات .(جابر ، ٢٠١٠)

ويمول العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي، وتمتد جهود التنمية الاقتصادية في الألفية الجديدة من خلال زيادة مصروفات التنمية، ولكن هناك تحولاً في نمط التمويل من خلال التركيز علي الاقتراض الداخلي بدلا من الخارجي ، وهذا التحول هو جزء من رد فعل الحكومة للازمة المالية عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ لكي تحقق قدرا أكبر من الاعتماد على الذات ولا تعرض نفسها لصدمات خارجية ، من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي(عوض ، ٢٠٠٢) .

وأدت الأحداث السياسة التي مرت بها ماليزيا الي تسليط الضوء علي الأوضاع الاقتصادية في البلاد ولاسيما الاختلالات الاقتصادية بين العرقيات وانخفاض مستوي المعيشة وانتشار الفقر، وأدركت الدولة خطورة هذه المشكلات، وبدأت الحكومات الماليزية المتعاقبة في التعامل مع الأسباب التي أدت إلى وقوعها، وفي هذا السياق عمدت الحكومة إلى تطبيق ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy NEP) التي يشار اليها باعتبارها أولى خطوات التنمية في ماليزيا، وعملت السياسة الاقتصادية الجديدة الي ما يلي (Planning unit : 2005) :

- تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي والقومي من خلال إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية ونصيب العرقيات الماليزية منها .
- القضاء على الفقر المدقع .
- إلغاء الارتباط بين العرقية والمستوي الاقتصادي .

ويعد أن نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى حد كبير في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الملايو وغيرهم من العرقيات فضلا عن تحقيق معدلات نمو بلغت في بعض السنوات ما يزيد عن ٨% ، وتبنت ماليزيا سياسة التنمية القومية (New Development Policy NDP) التي كانت بمثابة استمراراً للسياسة الاقتصادية الجديدة في الأهداف والغايات ، وفي عام ٢٠٠١ بدأت ماليزيا في تبنى سياسة جديدة ألا وهي سياسة الرؤية الجديدة (New Vision Policy) NVP وتهدف هذه السياسة كما ورد بالتقرير الصادر عن وحدة التخطيط الاقتصادي (Economic Planning Unit EPU) التابعة لمجلس الوزراء إلى ما يلي (الصاوي ، ٢٠١٠) :

- مواصلة التنمية الاقتصادية والتوسع في ارساء شراكة عالمية من أجل التنمية .
 - استمرار سياسات القضاء علي الفقر .
 - الارتقاء بمنظومة التعليم .
 - تحقيق التوازن النوعي وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها .
- وجنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية المذكورة، تبنت ماليزيا كلاً من سياسة النظر شرقاً Look East Policy وسياسة الاعتماد على الذات، فقد نادي "مهاتير محمد" بتطبيق سياسة النظر شرقاً، تلك السياسة التي استمر العمل بها حتى عام ١٩٩٩ وتهدف إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة التنموية اليابانية خصوصاً فيما يتعلق بأخلاقيات العمل ومنهجية الصناعة والتطور التكنولوجي والسياسات المالية والتجارية ، وقد شملت هذه السياسة جانبين مهمين ، هما (جابر ، ٢٠٠٧) :
- الاستفادة من النموذج التنموي الياباني والكوري لتحديث ولارتقاء التصنيع بحلول ٢٠٢٠.
 - الارتقاء بالمنظومة القيمية والثقافية الماليزية من خلال الأخذ بالقيم الآسيوية النافعة.
- ومن الجدير بالذكر وجود نوع من التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة حيث تتنوع مستويات التخطيط والمتابعة في ماليزيا فهناك خطة سنوية تعمل ضمن خطة خمسية، وكلاهما يسترشد بخطة عامة ويدور هذا كله في فلك رؤية تنموية طويلة الأمد تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ وتعرف ب (Vision ٢٠٢٠) .
- ولقد اتبعت ماليزيا النهج الذي سلكته العديد من دول العالم التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف تسريع تنميتها الاقتصادية ، ولا شك إن الحكومة الماليزية قد نجحت في توفير المناخ الاستثماري الملائم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة إلى القطاع

الصناعي ، وقد تمثل ذلك المناخ في استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وثبات قوانين الضرائب والاستثمار وسلامة تطبيقها بفاعلية وكذلك سهولة إنجاز إجراءات المشاريع الاستثمارية مع توفر الأطر المؤسسية والإدارية التي تعمل بكفاءة ، فضلاً عن وجود بنية تحتية جديدة ونظام مالي ونقدي مستقر ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ، حيث حرصت الحكومة الماليزية على إصدار العديد من القوانين واتباع السياسات الحكيمة والإجراءات الفاعلة إلى جانب تشكيل الهيئات الكفيلة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية :

- أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية .
- دور السياسات المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا .

أولاً : أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية :

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية ، وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب عليه الانتقال إلى أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع، مما يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاز سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية (نصار ، ٢٠١٥) ، وتسعي السياسة المالية نحو تحقيق هدفين أساسية، وهما (" :

- ١- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار .

وتتعدد مصادر التمويل وتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية (ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي... الخ) ، وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية... إلخ) .

أ- مفهوم الحوافز الضريبية :

الحوافز الضريبية هي نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة القدرة التي يتكفل بها الاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة (لطفى ، ٢٠٠٧) .

تعد الحوافز الضريبية وفقا لهذا المفهوم تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار (لطفى ، ٢٠٠٧) .

إن الحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنه أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز ويوازن المستثمر الأجنبي بين العائد الذي يحتمل أن يحصل عليه وبين مخاطر الحصول على هذا العائد، فإذا قدمت له الدولة المستوردة من عناصر الموازنة ما يجعله يرجح الإقدام على الاستثمار، دفع رؤوس أمواله لاستثمارها فيها ومن أهم عناصر هذه الحوافز موازنة العناصر التي تؤثر تأثيرا مباشرا في هذا العائد كتخفيف الأعباء الضريبية عن طريق الحوافز والمزايا الضريبية التي تمنحها الدولة للمشروعات الاستثمارية (Economic issues,2009) .

ب- أهمية الحوافز الضريبية :

تلعب الحوافز الضريبية دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المشروعات على الاستثمارات في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً، واجتماعياً للدولة، وتتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الضريبة، أو تطبيق الأسعار الضريبية التمييزية أو المنخفضة، أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة، أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمة لإنشائه أو تشغيله أو للتوسع فيه (صديق، ٢٠١١) ، فإذا قدمت الدولة للمستثمر الأجنبي - والوطني - هذه الحوافز والمزايا الضريبية كان ذلك حافزاً له على أن يستثمر أموالها فيها .

ولذلك تعتمد العديد من تشريعات البلدان النامية على الحوافز الضريبية لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين على استثمار أموالهم فيها، وتعتمد هذه التشريعات على الإعفاءات الضريبية بصفة خاصة كحافز هام في تشجيع الاستثمار لما يوفره هذا الحافز للمشروعات والمنشآت من ربح صاف غير خاضع للضريبة خلال فترة الإعفاء الضريبي، بل إن هناك تسابق بين الدول النامية في منح الحوافز الضريبية لإغراء المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم فيها . ومن الدول النامية التي استخدمت الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، الأرجنتين: حيث استخدمت الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه إلى إحدى المقاطعات التي كانت تتميز بوجود بطالة مزمنة بها، ولم تكن الاستثمارات الموجهة إليها بالقدر الكافي نظراً لنقص رأس المال، فلجأت إلى الحوافز الضريبية لحث الاستثمارات على التوجه إلى هذه المقاطعة لخلق فرص للعمالة بها والحد من البطالة .

ولم يقتصر استخدام الحوافز الضريبية على البلدان النامية بل استخدمتها أيضاً الدول المتقدمة، فقد استخدمتها كل من فنلندا وهولندا لتشجيع الاستثمار في مجال البترول، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية صوراً متعددة من الحوافز الضريبية كالاتئمان الضريبي والاستهلاك المعجل بهدف تشجيع الاستثمار وزيادة معدل الاستثمارات بها ، واستخدمت إيطاليا صورة متعددة من الحوافز الضريبية كالإعفاء الضريبي المؤقت أو الدائم، تخفيض الضريبة، الائتئمان الضريبي، وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات على التوجه إلى المناطق النائية وبعض المناطق الموجودة

بجنوب إيطاليا وبعض الأقاليم الصحراوية للمساهمة في تنمية هذه المناطق ، وفي بلجيكا تمنح العديد من الحوافز الضريبية لتحقيق العديد من الأعراض الاقتصادية والاجتماعية ووردت هذه الحوافز في قانون الضرائب على الدخل، وبعض القوانين الخاصة وأهمها القانون الصادر في ٢٩/٦/١٩٧٥ والخاص بتشجيع الاستثمار، والذي يهدف إلى زيادة حجم الاستثمارات الخاصة وتمميتها من خلال الشركات الاستثمارية (ريكاردو مونجي ، ٢٠٠٥) .

وإذا كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالي انخفاض الموارد المالية للدولة ، وذلك باعتبار أنها تمثل تنازل من جانب الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين وفي ضوء اعتبارات اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة في ضوء الأهداف الرئيسية للمجتمع، إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز تدفق الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التصديرية (لطي ، ٢٠٠٧) .

وإذا كانت الحوافز الضريبية ذات أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أنه يتعين على البلدان النامية أن توازن بين حاجتها لهذه الاستثمارات للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وبين ما يتطلبه تشجيعها من حوافز ضريبية، ويجب على الدولة ألا تقدم الحوافز الضريبية إلا إذا كانت في حاجة ملحة للاستثمارات الأجنبية، وكانت على يقين من أنها سوف تفيد منها أكثر مما ضحت في سبيلها وإلا كانت المحصلة النهائية هي الخسارة ، فقد يؤدي الإفراط في منح المزايا والحوافز الضريبية إلى كثرة عرض رأس المال الأجنبي ويفيض عن الحاجة فينقص عائده رغم هذه المزايا والحوافز ، الأمر الذي يضطره إلى الهرب من الدولة المستوردة والانتقال إلى بلد آخر دون أن تستفيد منه الدولة .

ج- أهداف الحوافز الضريبية :

- تسعي الحوافز الضريبية الي تحقيق الأهداف التالية (سرور ، ٢٠٠٢) :
- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد، أو توسعة القائم.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية .
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلا من تحويلها إلى الخارج .
- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة ذات التكنولوجيا المتقدمة، مما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين، والحد من مشكلة البطالة .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع .

د- معوقات الحوافز الضريبية :

من الخطأ افتراض أن التعدد والتنوع في الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والوطنية، أو جعل الدولة المضيضة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، ففي بعض الحالات قد تمنح الدولة المضيضة أنواعا كثيرة من الحوافز والمزايا الضريبية للاستثمار الأجنبي، ومع ذلك نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إليها محدود للغاية، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى غير الحوافز الضريبية قد تلعب دوراً أكثر تأثيراً على حجم ومدى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيضة (Pierre Beltrame & Mehl, 2007).

لذلك فإنه يتعين كي تساهم الحوافز الضريبية في تحقيق الأهداف المشار إليها أن يؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل التي تقع خارج نطاق الحوافز الضريبية والتي تحدد قوة الجذب للاستثمارات الأجنبية في كل دولة، وأنه ينبغي الاسترشاد بها عند تحديد سياسة الاستثمار وتقرير الحوافز الضريبية المقررة له ذلك أن الإفراط أو التفكير في منح هذه الحوافز عند توافر أو عدم توافر هذه العوامل من شأنه أن يخل بالسياسة المثلى للاستثمار، وتتمثل أهم هذه العوامل، في الآتي (أبو قحف ، ٢٠٠١) :

(١) حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار :

ذلك أنه كلما أمتنع حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار، كان ذلك في حد ذاته عاملاً جاذباً للمستثمر الأجنبي وتشجيعاً له وللمستثمر الوطني على استثمار أمواله بهذا البلد، لأن اتساع السوق المحلي تشجع المشروعات الاستثمارية على زيادة إنتاجها للسوق المحلي، إلى جانب الإنتاج والتصدير، وعندئذ قد يفضل المستثمر العائد القليل مع الإنتاج الكثير والمتواصل على العائد المرتفع في الأسواق الضيقة والمحدودة الأخرى .

(٢) الموقع الجغرافي المتميز :

فكلما كان البلد المضيف للاستثمار يتمتع بموقع جغرافي متميز يسمح للمستثمر الأجنبي والوطني بالاتصال المباشر بالأسواق العالمية كلما كان أكثر جذباً للاستثمارات من الأسواق المكلفة في عمليات الاتصال بالأسواق الأجنبية الأخرى.

(٣) الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف للاستثمار :

فكلما تمكنت الدولة من توفير البنية الأساسية اللازمة للاستثمار، وكلما كان العاملون في هذه الدولة على درجة معقولة من المهارة والتدريب، أي كلما ارتفعت إنتاجيتهم، كلما كانت هذه الدولة أقدر من غيرها على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الاستثمار بها، حتى ولو كانت الحوافز الضريبية التي تقدمها لتشجيع هذه الاستثمارات أقل نسبياً من بلد آخر لا يتوافر لديه هذا العامل .

(٤) الظروف السياسية :

تعد هذه الظروف من أهم العوامل التي يتوقف عليها انتقال الاستثمارات الأجنبية، فوجود الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية، وأعمال العنف ذات الطابع العام، والعلاقات المتوترة مع الدول الأخرى لاشك أنها اعتبارات تحول دون وجود البيئة الصالحة والمناسبة للاستثمار سواء كان أجنبياً أو وطنياً ، فمهما قدمت الدولة لهذا الاستثمار من حوافز ضريبية، فإنها لن تجلي من وراء هذه الحوافز سوى زيادة تكلفة استقدام الاستثمار الأجنبي دون تحقيق الأهداف المرجوة من وراء تقديم هذه الحوافز .

ثانياً : دور السياسات المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا :
 أ- القوانين التي أصدرتها الحكومة الماليزية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر :
 (١) قانون حماية الملكية والملكية الفكرية :

بدأت السلطات الماليزية بإصدار قانون في عام ١٩٨٩ خاص بحماية الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية المرخصة، حيث نص هذا القانون على التزام الحكومة الماليزية بعدم تخفيض نسبة الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية طيلة المدة الزمنية المقررة لها والمنصوص عليها في القرارات الرسمية ولتأكيد التزام تلك السلطات بهذا القانون وقعت الحكومة الماليزية اتفاقيات تضمن حماية الاستثمارات الأجنبية مع (٤٨) دولة حتى نهاية عام ١٩٩٥ ومن أهم شروط تلك الاتفاقيات (جمعة ، ٢٠١٠) :

- توفير الحماية للمشاريع الأجنبية ضد التأميم والمصادرة .
- الالتزام بمنح تعويض عادل وعاجل في حالة التأميم أو المصادرة .
- تمتع الاستثمار الأجنبي بحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج .
- حل أي نزاع حول ملكية المشروع الأجنبي بموجب اتفاقية فض منازعات الاستثمار التي انضمت إليها الحكومة الماليزية منذ عام ١٩٦٦ .

وفي إطار هذا القانون وضعت السلطات الماليزية نظاماً للملكية روعي فيه التدرج في الملكية الأجنبية للمشروعات، فكلما ارتفعت أهمية المشروع وفائدته الاقتصادية للبلد كلما أمكن السماح للملكية بنسبة أعلى، فقد سمح للملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠% في المشروعات التي تستخدم فيها تقنية عالية جداً، أو تدخل في تنفيذ مشروعات استراتيجية مهمة، وكذلك فإن الحكومة الماليزية وضمن طموحها الممتد إلى ٢٠٢٠ في أن تصبح دولة مكتملة التقدم عن طريق تقنية الوسائط المتعددة ومشروعها في تحويل الاقتصاد الماليزي نحو صناعة التكنولوجيا المتقدمة حرصت على تقديم الضمان للمستثمر الأجنبي بقانون حماية الملكية الفكرية، والذي يتضمن حماية حقوق الاختراع والعلامات التجارية وخصوصاً للاستثمار الأجنبي المباشر في حقول التكنولوجيا المتقدمة، وهي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (محمد ، ٢٠١٠) .

٢) قانون حوافز الاستثمار:

فيما يتعلق بالحوافز التشجيعية للاستثمار الأجنبي المباشر وضعت السلطات الماليزية تصنيفات متعددة تباينت فيها مدد ونسب الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بحسب أهمية المشروع الاستثماري وعوائده على الاقتصاد الماليزي، ومن أهم تلك الحوافز (جمعة، ٢٠١٠):

- حوافز الاستثمار الصناعي :

تمنح للشركات الصناعية الأجنبية وتشمل الإعفاء من ضريبة الاستثمار وذلك بالنسبة للشركات التي تنتج أو تساهم في إنتاج منتجات أو تمارس نشاطاً من الأنشطة التي تحددها وزارة التجارة الماليزية وإن تلك المنتجات مصنفة ضمن تلك التي تتمتع بأولوية خاصة .

- حوافز الصناعات ذات التقنية العالية :

تمنح للشركات الأجنبية الوافدة لإنتاج مصنوعات بتقنيات عالية وتشمل الحوافز المالية كالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، أو بإعفائها من ضريبة الاستثمار بنسبة ٦٠% من رأس المال المستثمر الذي يتم إنفاقه خلال الخمس سنوات الأولى، كذلك يمكن لأي شركة أن تتمتع بحوافز الصناعات ذات التقنية العالية إذا بلغت مصاريفها على البحوث والتطوير محلياً ما لا يقل عن ١% من إجمالي مبيعاتها ، وعلى أن لا تقل نسبة العاملين من الخريجين الماليزيين المتخصصين في علوم التقنية عن ٧% من إجمالي القوى العاملة بالمشروع ، كما سمح للشركات الأجنبية ذات التقنيات العالية بالتملك بنسبة ١٠٠%.

- حوافز المشاريع الاستراتيجية :

يقصد بها المشروعات الأجنبية الكبيرة ذات الأهمية الاستراتيجية والتقنية العالية والتي يتوقع أن تكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني الماليزي، وتمنح لهذه المشروعات مجموعة من الحوافز بما ذلك إعفاءات ضريبية شاملة لمدة (١٠ سنوات)، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار على كامل رأس المال المستثمر لمدة (٥ سنوات) .

- حوافز الشركات الصغيرة (جمعة ، ٢٠١٠) :

والمقصود بالشركات الصغيرة تلك التي رأس مالها نحو (٢٠٠ ألف دولار) أو أقل أو أكثر بحسب طبيعة النشاط الفني الذي ستقوم به، وتشمل الحوافز لمثل هذه الشركات، الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على مستوردات تلك الشركات من المواد الأولية والمعدات والآلات التي لا تتوفر في السوق المحلية وتهدف الحكومة بتقديم تلك الحوافز إلى تشجيع الحركة الدافعة لقيام

شركات صناعية صغيرة تساعد على بناء البيئة الصناعية في المجتمع، كما يشترط على هذه الشركات أن تضم مساهمة محلية قد يقضي في بعض الحالات أن تصل تلك المساهمة إلى ٧٠% .

- حوافز الشركات المتخصصة في الاستثمار الزراعي :

الشركات المتخصصة في الاستثمار الزراعي تنتج منتجات زراعية مهمة تحدها الحكومة الماليزية، فتمنح تلك الشركات إعفاءات ضريبية على المصروفات الرأسمالية وعلى الدخل المعاد استثماره وعلى المباني الصناعية وعلى مصروفات أبحاث التطوير .

- حوافز الاستثمار في قطاع السياحة والخدمات :

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي يمنح حوافز مماثلة لحوافز الاستثمار الصناعي كما يتمتع بالإعفاء من الضريبة على المباني مع الإعفاء المضاعف على مصروفات التدريب، هذا وتمنح التشريعات الماليزية حوافز مهمة للشركات الأجنبية التي تقدم خدمات في مجال الأبحاث والتطوير وخاصة تلك الشركات التي تقدم خدمات الأبحاث والتطوير التي تساعد على الارتقاء الفني بمستوى أداء الاستثمارات المحلية القائمة كما تمنح حوافز خاصة بالشركات التي تتعامل بصورة مباشرة مع عمليات التخزين والمعالجة والتخلص من مخلفات المواد السامة والملوثة والخطيرة .

(٣) اتفاقية فض المنازعات بين الحكومة والمستثمرين :

حيث انضمت الحكومة الماليزية إلى اتفاقية فض منازعات الاستثمار عام ١٩٨٦ وبموجب هذه الاتفاقية يستطيع المستثمر الأجنبي حل أي نزاع بينه وبين المستثمر المحلي أو بينه وبين الدولة عن طريق القانون الذي يكفل له الحماية والحصول على كافة الحقوق (سليم ، ٢٠١٢).

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في ماليزيا

استطاعت ماليزيا من بين النمر الآسيوية أن تخوض تجربة أكثر تعلقاً بأولويات الوطنية الاقتصادية ضمن دائرة العولمة بإتباع ثلاثية (النمو، التحديث، التصنيع) وهو أسلوب النمو السريع في ظل العولمة بالاستناد إلى المرجعية الوطنية وفقاً لمفهوم ماليزيا كشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين مختلف مكونات مجتمع الأعمال الماليزي، تطورت عملية التنمية في ماليزيا من إطار إحلال الواردات إلى التوجه نحو التصدير ، ثم التصنيع الثقيل لتوسيع وتعميق القاعدة

الصناعية للبلاد مع تنمية رأس المال البشري، وباعتماد هذا النهج الأخير استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو عالية بلغت أقصاها ١٠% عام ١٩٩٦، وهذا المستوى من النمو يعد من المستويات العالية في آسيا حيث جاءت بعد الصين وكوريا الجنوبية .

وتعتبر الضرائب من أهم أدوات الدولة للحصول على الموارد المالية اللازمة لأداء نشاطها، فضلا عن أن الضرائب تمثل في ذاتها أحد أهم وأخطر مظاهر استخدام السلطة باعتبارها نوعا من الابعاء المالية القهرية التي تفرض على الأفراد (عبدالفضيل ، ٢٠٠٩) .

لقد تعرض مسار التنمية في ماليزيا لأزمة شديدة في عام ١٩٩٧م، تمثلت في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض قيمة الرنجت الماليزي وتدهورت سوق الأوراق المالية، ووضعت الحكومة الماليزية قيودا على التحويلات وربطت الرنجت الماليزي بالدولار بسعر ٣٠٨ رنجت لكل دولار ، ورفضت حزمة مساعدات صندوق النقد الدولي التي كانت معروضة بشروطها، وتمكنت من معاودة النمو بمعدل ٥.٦% في عام ١٩٩٩م، ومن أجل تنشيط الاقتصاد أنفقت الحكومة أموالا ضخمة مما وضع الميزانية في حالة عجز استمر في السنوات التالية للازمة، وتمكن الاقتصاد الماليزي أن يتعافى بقيادة قطاع تصدير الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية خاصة للولايات المتحدة شريك ماليزيا التجاري والاستثماري الرئيسي، وحافظ البنك المركزي على معدل فائدة منخفض للتعامل مع الضغوط التضخمية، ورغم استمرار تحقيق معدلات عالية للنمو في السنوات التي تلت الأزمة إلا أنها لم تعود إلى نفس المعدلات التي كانت تتحقق قبل هذه الأزمة .

وفي أبريل ٢٠٠٩م أعلن رئيس الوزراء الماليزي تحرير ٢٧ قطاع خدمات فرعي من نسبة ٣٠% المالي في إشارة إلى اتجاه الحكومة إلى زيادة الاستثمار في قطاع الخدمات، كما أعلن في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩م مزيد من التحرير لإلغاء نسبة ملكية المالي في الأسهم ووضع خطوط عريضة للجنة الاستثمار الأجنبي التي كانت مسؤولة عن مراقبة نسبة الاستثمارات الأجنبية في الشركات الماليزية، إلا أن الشركات الماليزية الراغبة في التسجيل في ماليزيا ظلت في حاجة إلى عرض ٥٠% من أسهمها المعروضة للاكتتاب العام أمام المستثمرين المالي .

وتمتلك الحكومة الماليزية وتشغل بعض صناديق الثروة التي تستثمرها في شركات محلية وأجنبية، من بينها صندوق الخزانة الوطني الذي أنشأ في عام ١٩٩٣م، بهدف تمويل صناعات استراتيجية وتطوير الاستثمار فيها لخدمة الاقتصاد الماليزي، ويستثمر الصندوق في صناعة السيارات والنظام المصرفي والأدوية ومواد البناء وقطاع الاتصالات، ويبلغ إجمالي حجم هذا الصندوق

نحو ١٩ مليار دولار، ومن هذه الصناديق أيضا صندوق معاش العاملين، والذي يصنف الرابع من نوعه في آسيا من حيث حجمه ويستثمر في قطاعات عديدة، وبلغ حجم هذا الصندوق ١٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٧م ، أيضا صندوق بيمو دالان الوطني الذي تديره الحكومة الماليزية ويقوم بضمان أسهم الماليزيين فقط وفي بعض الحالات المالاي، وبلغ حجم الأموال التي يديرها ٣٦ مليار دولار، وهو مساهم استراتيجي في بعض الشركات الماليزية الكبرى، وبالإضافة إلى صناديق الحكومة الماليزية قامت بعض الولايات بإنشاء صناديق لإدارة أموالهم مثل Teren Gganu التي أنشأت صندوقها في ديسمبر ٢٠٠٨م بحجم مليار دولار .

الإعفاءات الضريبية في ماليزيا :

تعرض منهج التخطيط المركزي الذي اتبعته ماليزيا للانتقادات على خلفية عدم قدرته على التعامل بكفاءة مع الأزمات الأجل القصير والأجل الطويل ، كما أن فعاليته كانت محل جدل كبير .

وركزت ماليزيا في خططها التنموية على إصلاح الجهاز الضريبي من خلال اعطاء مجموعة من الإعفاءات الضريبية ويعرف الإعفاء الضريبي بانها تجاوز من الدولة عن حقها في تحصيل الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار، وبالتالي فإنه يعتبر دعماً من الدولة للمشروعات الاستثمارية، ويقصد به استخدام الضرائب بغرض تحفيز الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين على ممارسة نشاط معين يساعد على تحقيق أهداف الدولة (الفليج ، ٢٠٠٥) .

أو هي تلك المزايا التي يحصل عليها الممول أو المنشأة، والتي تؤدي إلى خفض وعاء الضريبة أو الإعفاء منها، بهدف حفز ذلك الممول أو تلك المنشأة على القيام بما من شأنه تحقيق الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها من وراء تقديم هذه الحوافز .

وتتكون الحوافز الضريبية من مجموعة من القواعد التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال إلى ميادين الاستثمار التي تحددها الدولة المضيفة، وذلك عن طريق منح إعفاءات وتسهيلات تؤدي إلى زيادة ربح المشروعات الاستثمارية أو تسهيل نشاطها، وذلك عن طريق رفع الأعباء عنها أو بأي وسيلة أخرى تؤدي إلى نفس الغرض (الشرقاوي ، ٢٠٠٨) .

ويوضح الجدول التالي تطور نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠٢٠م)، فبلغت خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠١٠م) نحو ١٦.٦% من إجمالي الناتج المحلي ونحو ١٤.٢% خلال الفترة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م) بتغيير -١٤.٥% أي أن نسبة الإيرادات الضريبية :

جدول رقم (١) يوضح أثر الإيرادات الضرائب والمحددات الأخرى على النمو الاقتصادي في ماليزيا

السنة	الضرائب		تغير نسبة الناتج الضريبي	المعدل الضريبي	معدل التضخم	معدل الفائدة (ب%)	المعدل الحكومي	معدل دوران الحسابات	معدل البطالة	معدل الاستثمار	معدل التوظيف	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل التوظيف	معدل النمو الاقتصادي
	النسبة %	مليارات														
٢٠٠٠	١٣.٧	١٢.٨	٠.٩	٢٢.٠	٧.٧	١٨.٠	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠١	١٣.٧	١٦.٥	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٢	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٣	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٤	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٥	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٦	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٧	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٨	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٠٩	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٠	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١١	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٢	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٣	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٤	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٥	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٦	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٧	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٨	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠١٩	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
٢٠٢٠	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤
المتوسط	١٣.٧	١٧.٤	٠.٥	١٢.٢	٧.١	١٦.٣	١٦.٣	١٦.٣	٧.١	١١.٤	١٢.٢	١.٥	١٢.٢	١٦.٤	١٧.٤	١٧.٤

في ماليزيا قد تغيرت خلال الفترة (٢٠٠٠م- ٢٠٢٠م) بنحو ١٤.٥% وقد يرجع هذا التغير السلبي إلى أن هذه الفترة قد شهدت عدد من الأزمات منها الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧م والأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة خلال هذه الفترة إلا أن الاقتصاد الماليزي قد حقق تغيراً إيجابياً.

جدول (٢) تطور نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال

(٢٠٢٠-٢٠٠٠)

الفترة	نسبة الإيرادات الضريبية الي الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٧-٢٠٠٠	١٦,٦
٢٠٢٠-٢٠٠٨	١٤,٢

١- تحليل الأهمية الاقتصادية للضرائب وللاستثمار الأجنبي في ماليزيا :

ويتضح من تحليل الجدول التالي، ما يلي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتضح أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة بلغ نحو ٦.١ مليار دولار بحد أدنى ٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ و بحد أقصى نحو ١٤.٧ مليار دولار عام ٢٠١١، ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بالأحداث الاقتصادية ففي عام ٢٠٠٩:: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٩.١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ الي ٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، بينما في ٢٠٢٠ وأثناء أزمة كورونا كان الاقتصاد الماليزي قوي في مواجهة الأزمة حيث لم يتأثر الاستثمار الأجنبي

ب- الإيرادات الضريبية :

يتضح أن متوسط الضرائب خلال الفترة بلغ نحو ٢٤.٠٩ مليار دولار بحد أدنى ٤١.١ مليار دولار عام ٢٠١٧ و بحد أقصى نحو ٥٤.٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨ ، يلاحظ أن الإيرادات الضريبية قد تأثرت بالأحداث الاقتصادية ففي عام ٢٠٠٩: انخفضت الإيرادات الضريبية من ٣٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٣٠.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، ثم انخفض بقدر بسيط في عام ٢٠٢٠ من ٥٢.٢٦ في عام ٢٠١٩ الي ٤٥.٣٠ في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك الى أزمة كورونا

جدول (٤) تطور قيمة ومعدلات الضرائب وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال

(٢٠٠٠-٢٠٢٠)

الاستثمار الاجنبي		الضرائب		معدل النمو الاقتصادي %	مليار (ج.ن.م) دولار	سنة
من % (م . ن . ح)	مليار دولار	من % (م . ن . ح)	مليار دولار			
٤,٠	٣,٨	١٣,٧	١٢,٨	٨,٩	٩٣,٨	٢٠٠٠
٠,٦	٠,٦	١٧,٨	١٦,٥	٠,٥	٩٢,٨	٢٠٠١
٣,٢	٣,٢	١٧,٤	١٧,٦	٥,٤	١٠٠,٨	٢٠٠٢
٢,٩	٣,٢	١٥,٥	١٧,١	٥,٨	١١٠,٢	٢٠٠٣
٣,٥	٤,٤	١٥,٢	١٩,٠	٦,٨	١٢٤,٧	٢٠٠٤
٢,٧	٣,٩	١٤,٨	٢١,٣	٥,٣	١٤٣,٥	٢٠٠٥
٤,٧	٧,٧	١٤,٥	٢٣,٦	٥,٦	١٦٢,٧	٢٠٠٦
٤,٧	٩,١	١٤,٣	٢٧,٧	٦,٣	١٩٣,٥	٢٠٠٧
٣,٣	٧,٦	١٤,٧	٣٣,٨	٤,٨	٢٣٠,٨	٢٠٠٨
٠,١	٠,١	١٤,٩	٣٠,٢	٢,٥-	٢٠٢,٣	٢٠٠٩
٤,٣	١٠,٦	١٣,٣	٣٣,٠	٧,٤	٢٤٧,٥	٢٠١٠
٥,١	١٤,٧	١٤,٨	٤٢,٨	٥,٣	٢٨٩,٣	٢٠١١
٢,٨	٨,٣	١٥,٦	٤٦,١	٥,٥	٢٩٥	٢٠١٢
٣,٥	١٠,٦	١٥,٣	٤٦,٤	٤,٧	٣٠٣	٢٠١٣
٣,١	٩,٦	١٤,٨	٤٥,٦	٦,٠	٣٠٧	٢٠١٤
٣,٣	٩,٩	١٤,٣	٤٢,٤	٥,١	٢٩٦,٦	٢٠١٥
٤,٥	١٣,٥	١٣,٨	٤٠,٨	٤,٢	٢٩٦,٧	٢٠١٦
٣,٠	٩,٥	١٣,١	٤١,٣	٥,٩	٣١٤,٧	٢٠١٧
٣.٧٨٧	١١.٧٣	١٢.٧٣	٣٩.٣٧	٥.١٩٣	٣٠٩.١	٢٠١٨
٣.٩٠٧	١٢.١٦	١٢.٢٣	٣٨.١١	٥.١٨٢	٣١١.١	٢٠١٩
٢.٢٦٥	٦.٤٥	١١.٧٣	٣٦.٨٥	٥.١٧	٢٥٠	٢٠٢٠
3.39	7.94	14.5	32.01	5.073	221.19	المتوسط

تحليل أثر الإيرادات الضريبية والمحددات الأخرى علي النمو الاقتصادي في ماليزيا :
توجد العديد من المحددات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي لأي دولة، ومن هذه المحددات: الضرائب، والإنفاق والإيراد العام، وإجمالي الصادرات والواردات، والادخار المحلي، والديون الخارجية، والتكوين الرأسمالي، والاستهلاك النهائي، وسعر الصرف ، حيث يتضح الاتي.:

١- الإيرادات الضريبية:

بلغ متوسط الضرائب خلال الفترة نحو ٣٢.٠١ مليار دولار بعد أدنى ١٢.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ وبحد أقصى نحو ٤٦.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣، يلاحظ أن الإيرادات الضريبية قد

تأثرت بالأحداث الاقتصادية ففي عام ٢٠٠٩: انخفضت الإيرادات الضريبية من ٣٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الى ٣٠.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ثم تأثرت مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ بأزمة كورونا.

٢- تطور الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نحو ٢٢١.١٩ مليار دولار بحد أدنى ٩٢.٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ ويحد أقصى نحو ٣١١.١ مليار دولار عام ٢٠١٧م. كما يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية المحلية، كالآتي: المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٩م تراجع إجمالي الناتج المحلي من ٢٣٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م إلى نحو ٢٠٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩م متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، ثم تأثرت الناتج المحلي مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي من ٣١١.١ في ٢٠١٩ إلى نحو ٢٥٠.٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، متأثراً بأزمة جائحة كورونا.

٣- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نحو ٥.٠١% بحد أدنى ٠.٠٥% في عام ٢٠٠١ ويحد أقصى ٥.٩% في عام ٢٠١٧م. كما يلاحظ أن معدل النمو الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية المحلية، كالآتي:

المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٩م : تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٤.٨% في عام ٢٠٠٨م إلى سالب ١.٥% في عام ٢٠٠٩م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، ثم تأثر مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٤.٧٥ في عام ٢٠١٩ إلى ٣.٧٢ في عام ٢٠٢٠

٤- سعر فائدة الإقراض

بلغ متوسط سعر فائدة الإقراض خلال الفترة نحو ٥.٤% بحد أدنى ٣.٩٧% في عام ٢٠١٨ ويحد أقصى ٧.٧% في عام ٢٠٠٠م.

كما يلاحظ أن معدل النمو الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية المحلية، كالآتي: المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٩م تراجع سعر فائدة الإقراض من ٦.١% في عام ٢٠٠٨م إلى ٥.١% في عام ٢٠٠٩م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م.

المرحلة الثانية في عام ٢٠٢٠م تراجع سعر فائدة الإقراض من ٤.٦% في عام ٢٠١٧م إلى ٣.٥% في عام ٢٠٢٠م متأثراً بأزمة جائحة كورونا.

٥- صافي الميزان التجاري

حقق صافي الميزان التجاري فائضاً خلال الفترة بلغ متوسطه 30.0 مليار دولار بحد أدنى عجز 16.2 مليار دولار عام 2001م وبحد أقصى ٥١.٥ مليار دولار فائضاً في عام ٢٠٠٨. يلاحظ أن صافي الميزان التجاري قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية المحلية، كالآتي: المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٩م تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٥١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م إلى ٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٩م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م. المرحلة الثانية: في عام ٢٠٢٠م تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٢٥.٣٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩م إلى ١٨.٦٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠م متأثراً بجائحة كورونا في عام ٢٠٢٠م.

٦- نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي

نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ ٣٨.٢ بحد أدنى يلاحظ أن نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية المحلية، ففي عام ٢٠٠٩م تراجعت نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي من ٤٣.٨% عام ٢٠٠٨م إلى ٣٨.١% في عام ٢٠٠٩م متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. كما تراجع الادخار المحلي في عام ٢٠٢٠ حيث انخفض من ١٢٤.٢٣ في عام ٢٠١٩ إلى ٧٥.٥٦ في عام ٢٠٢٠ متأثرة بجائحة كورونا.

٧- الإنفاق العام:

بلغ متوسط الإنفاق العام خلال الفترة نحو ١٥٠.٤ مليار دولار بحد أدنى ٥٠.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م وبحد أقصى ٢٦٣.٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م. ويلاحظ أن الإنفاق العام قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية المحلية، كالآتي: المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٩م تراجع الاتفاق العام من ١٢٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م إلى ١٢٥.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م. المرحلة الثانية في عام ٢٠٠٩م تراجع الاتفاق العام من ٢٥٢.٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩م إلى ٢٤٥.٣٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠م متأثراً بجائحة كورونا في عام ٢٠٢٠م.

٨- سعر الصرف

بلغ متوسط ٣.٦ مقابل الدولار، بحد أدنى ٢.٥ و بحد أقصى ٤.٣ ، كان يتسم بالاستقرار النسبي.

٩- الاستثمار الأجنبي المباشر :

بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة نحو ٨.١ مليار دولار بحد أدنى ٠.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١ و بحد أقصى نحو ١٤.٧ مليار دولار عام ٢٠١١م. يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، كالآتي:

- المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٩م تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٠.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م إلى ٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩م متأثراً بالآزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م.
- المرحلة الثانية في عام ٢٠٢٠م تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٢.١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩م إلى ٦.٤٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠م متأثراً بجائحة كورونا في عام ٢٠٢٠م.

الإطار القياسي للدراسة :

تبين من خلال الدراسات السابقة مثل دراسة (Florin & Liliana, 2015) ودراسة (Panagiotis, et al, 2020) ، ودراسة (Afdal & Syamsul, ٢٠٢٠) ودراسة (Fauzi, et al, ٢٠١٣) ، وكذلك بعدما تم التطرق إلى التحليل الاتجاهي ، لمتغيرات الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل تستطيع التأثير في النمو الاقتصادي لماليزيا يمكن حصرها في الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم القوي العاملة، ونمو الشرائح الضريبية ، والاستثمار في الموارد البشرية، والأنفاق العام. وبالتالي قام الباحث بوضع تصور للعلاقة التي يمكن أن تربط بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي في صورة معادلة رياضية كما يلي:

$$GDPGR = \alpha + \beta_1 MTR + \beta_2 TRGDP + \beta_3 GDPGR + \beta_4 CAPGR + \beta_5 INVINF + \beta_6 POPPER + \beta_7 GOEXP + \varepsilon$$

ويمكن توضيح العناصر التي تشتمل عليها المعادلة الرياضية السابقة كالتالي

جدول (١) مكونات معادلة النموذج

النوع	اسم المتغير	الرمز	المؤشر المستخدم للتعبير عنه
المتغير التابع	الإيرادات الضريبية	MTR	نمو الإيرادات الضريبية حتى عام ٢٠٢٠
	الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي	TRGDP	اجمالي الإيرادات الضريبية % من إجمالي الناتج المحلي
المتغير المستقل	النمو الاقتصادي	GDPGR	نمو الناتج المحلي سنوياً
	الاستثمار المحلي	CAPGR	اجمالي تكوين رأس المال الثابت % من إجمالي الناتج المحلي
	الاستثمار الأجنبي المباشر	INVINF	صافي للتدفقات الواردة % من إجمالي الناتج المحلي
	حجم القوى العاملة	POPPER	معدل المشاركة في القوى العاملة الى عدد السكان
أخرى	الاتفاق الحكومي	GOEXP	إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠.
	الفا	α	الجزء الثابت
	المتغير العشوائي	ϵ	يشتمل على العوامل الأخرى التي لم يشتمل عليها النموذج وتؤثر على النمو الاقتصادي
	بيتا	β	معلمات النموذج

المصدر : من إعداد الباحث

وسيتّم أولاً إجراء تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة ثم إجراء التحليل القياسي لها من خلال اختبار استقراريه السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة ثم بعد ذلك اختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات باستخدام نموذج ARDL Bounds Test كما يلي:

التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج:

يعد التحليل الوصفي أحد الأساليب المهمة المستخدمة في عرض البيانات الاقتصادية، حيث يشتمل على طرق الوصف الحسابي للمتغيرات بإيجاد بعض مقاييس التشتت والنزعة المركزية، ومن ثم إعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن (موسي، ٢٠١٧) ويمكن استعراض أهم نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج المطبق كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٢) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

البيان	MTR	TRGDP	GDPGR	CAPGR	INVINF	POPPER	GOEXP
الوسط الحسابي	٣.٦١	٦٢.٢٦	٤.٠٢	٨٨.٨٥	٥.٤٢	١٩.٨٣	٢٧.٦٢
الوسيط	٣.٦٣	٦١.٨٣	٣.٥١	٩٠.٧٣	٥.٩٧	١٩.٨١	٢٥.١٢
الانحراف المعياري	٠.٤٨	١.٤٠	١.٨٨	٨.٩٤	٤.٠٨	٢.٥٠	٧.٤١
التقلّض	-٠.١٢	٠.٥٩	٠.٥٣	٠.١١	-١.٦٦	٠.٢٣	١.١٢
الالتواء	٢.٠٨	٢.٠٨	٣.٧١	١.٦٥	٥.٧٨	٣.٤٥	٢.٧٣

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12

يوضح الجدول رقم (٢) التحليل الاحصائي لمتغيرات النموذج ، حيث يشتمل على مقاييس النزعة المركزية من وسط حسابي ووسيط فيلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي للنمو الاقتصادي بلغ ٤.٠٢ في حين أن الانفاق الحكومي قد بلغ ٢٧.٦٢ ، أما قيمة الوسيط فقد بلغت ٢٥.١٢ % الانفاق الحكومي في حين أن النمو الاقتصادي قد بلغ ٣.٥١ % ، كما يلاحظ أيضا بأن قيمة الانحراف المعياري للنمو الاقتصادي كانت أقل القيم مقارنة بقيم الانحراف المعياري الأخرى لباقي المتغيرات.

شملت مقاييس النزعة المركزية الإيرادات الضريبية ، حيث بلغ الوسط الحسابي ٣.٦١ والوسيط ٣.٦٣ مع وجود النمو الاقتصادي الذي بلغ الوسط الحسابي له ٤.٠٢ .

اختبار استقراره السلاسل الزمنية:

قام الباحث باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال إجراء اختبار ديكي فولر الموسع *Dicky & Fuller (1979) Augmented Dickey-Fuller* لتحديد إذا كانت متغيرات النموذج لها جذر وحدة، ومن ثم التعرف على درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية ثم الحكم على استقراره السلاسل الزمنية موضوع الدراسة أو عدم استقرارها. حيث يشير الواقع إلي أن بيانات السلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات الاقتصادية يوجد بها عامل اتجاه وهو ما يجعل بيانات السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات غير مستقرة ومن ثم فغالبا ما يصبح الانحدار المقدر من متغيرات السلاسل الزمنية غير دقيق (عطية ، ٢٠٠٥).

اختبار فترة الإبطاء الملائمة:

حتى يمكن إجراء هذا الاختبار فيجب تحديد فترة الإبطاء الملائمة لمتغيرات النموذج. ويمكن

استعراض النتائج

التي تم الحصول عليها في هذا الشأن من خلال الجدول التالي:

جدول (٣) نتيجة اختبار فترة الإبطاء الملائمة لمتغيرات النموذج

Variable	lag	logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ	LAG
MTR	0	-81.51	NA*	17.33*	5.69*	5.73*	5.70*	1
	1	-81.32	0.35	18.33	5.74	5.84	5.77	
	2	-81.27	0.09	19.58	5.81	5.95	5.85	
TRGDP	0	-17.12	NA*	0.20	1.25	1.29	1.25	1
	1	4.27	39.87*	0.05*	-0.15*	-0.06*	*0.12*	
	2	4.27	0.00	0.05	-0.08	0.05	-0.04	
GDPGR	0	-98.72	NA*	56.82	6.87	6.92	6.89	0
	1	-76.16	42.02*	12.84*	5.39	5.48*	5.41*	
	2	-75.32	1.49	12.99	5.40	5.54	5.44	
CAPGR	0	-57.11	NA*	3.22	4.00	4.05	4.02	1
	1	-50.8	11.74*	2.23*	3.64*	3.73*	3.67*	
	2	-50.78	0.03	2.39	3.70	3.85	3.75*	
INVINF	0	-51.40	NA*	2.17	3.61	3.66	3.62	2
	1	-17.97	62.26	0.23	1.37	1.47	1.40	
	2	-12.39	10.00*	0.16*	1.06*	1.20*	1.10*	
POPPER	0	-103.08	NA*	76.75	7.17	7.22	7.19	1
	1	-83.97	35.58*	22.01*	5.92*	6.02*	5.95*	
	2	-83.81	0.27	23.34	5.98	6.12	6.03	
GOEXP	0	-67.73	NA*	6.70	4.74	4.78	4.75	1
	1	-61.81	11.01*	4.77*	4.40*	4.49*	4.43*	
	2	-61.65	0.28	5.06	4.45	4.60	4.50	

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج ١٢ EViews

يتبين من خلال الجدول رقم (٣) وفقا لمعايير المفاضلة المختلفة FPE, AIC, HQ, أن فترة الإبطاء الملائمة للنمو الاقتصادي - المتغير التابع - هي $Lag = 0$ في حين المتغيرات التابعة لها فترة ابطاء واحدة حيث $Lag=1$ ، وأن فترة الإبطاء الملائمة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر فترتان إبطاء، حيث $Lag=2$. أما باقي المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإيرادات الضريبية ، الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي فلها فترة ابطاء واحدة، حيث $Lag=1$.

اختبار ديكي فولر ADF

يتم اجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر ADF في ضوء مقارنة القيمة المطلقة المحسوبة لنتيجة هذا الاختبار مع القيم الجدولية عند جميع مستويات المعنوية ١٠%، ٥%، ١٠% (الجزار & بسيوني والبرماوي، ٢٠٢١) ، وعليه يتم قبول فرض العدم H_0 والذي يعني احتواء السلسلة على جذر وحدة في حالة إذا ما كانت القيمة المطلقة المحسوبة لنتيجة الاختبار أقل من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة، أو قبول الفرض البديل H_1 القائل بعدم

احتواء السلسلة على جذر وحدة في حالة إذا ما كانت القيمة المطلقة المحسوبة لنتيجة الاختبار أكبر من القيم الجدولية عند ١%، ٥%، ١٠% وتم تخصيص النتائج المستخلصة من البرنامج الاحصائي الخاصة بهذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤) نتائج اختبار جذر الوحدة

رتبة التكامل	النتيجة	الفرق الأول			النتيجة	المستوي			السلسلة الزمنية	
		بدون	ثابت واتجاه	ثابت		بدون	ثابت واتجاه	ثابت		
١(٠)					مستقر	-2.29	-4.66	-3.91	T	MTR
					مستقر	0.00	0.00	0.00	Prop	
١(١)	مستقر			٥.٤٠-	غير مستقر	-0.03	-1.42	-1.72	T	TRGDP
					مستقر	0.68	0.83	0.40	Prop	
١(٠)					مستقر	-1.31	-3.62	-2.67	T	GDPGR
					مستقر	0.17	0.04	0.08	Prop	
١(١)	مستقر	٤.٤٩-	٤.٢٤-	٤.٥٠-	غير مستقر	0.17	-2.02	-2.19	T	INVINF
					مستقر	0.75	0.56	0.21	Prop	
١(١)	مستقر	٤.٤٩-	٤.٤٢-	٤.٥٠-	غير مستقر	-0.92	-1.76	-1.23	T	CAPGR
					مستقر	0.30	0.69	0.64	Prop	
١(١)	مستقر	٢.٨٧-	٢.٧٦-	٢.٨٤-	غير مستقر	-0.32	1.36	1.60	T	POPPER
					مستقر	0.56	0.84	0.46	Prop	
١(١)	مستقر	٧.٢٣-	٧.١٤	٧.١٠-	غير مستقر	-0.47	-2.59	2.57	T	GOEXP
					مستقر	0.50	0.28	0.10	Prop	

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج ١٢ EViews

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (٤) استقرار كل من المتغير التابع النمو الاقتصادي عند المستوى برتبة تكامل (١(٠) وهو يعني رفض فرض عدم H_0 القائلة باحتواء السلسلة على جذر وحدة، وقبول الفرض البديل H_1 بعدم احتواء السلسلة على جذر وحدة عند مستوي معنوية ٥% كما يتضح عدم استقرار باقي المتغيرات المستقلة عند المستوي بما يعني احتواء هذه المتغيرات على جذر وحدة، غير أنها تكون مستقرة عند الفرق الأول برتبة تكامل (١) وعند مستوي معنوية ٥% بما يعني عدم احتوائها على جذر وحدة عند هذا الفرق.

اختبار التكامل المشترك Bounds Test

يتضح مما سبق أن متغيرات الدراسة متكاملة عند مستواها الأصلي $I(٠)$ أو متكاملة عند الرتبة الأولى $I(١)$ لذلك قام الباحث بتطبيق نموذج ARDL للتكامل المشترك، حيث أنه يفترض إما

أن تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر ، أو متكاملة من الدرجة الاولى، وهو ما يتفق مع متغيرات الدراسة، ويتميز اختبار الحدود للتكامل المشترك في ضوء نموذج ARDL مقارنة باختبارات التكامل المشترك الأخرى مثل اختبار جوهانسون Johansen & Juselius (١٩٩٠) واختبار انجل Engle & Granger (١٩٨٧) بأنه أكثر ثباتا في حالة العينات الصغيرة كما أنه لا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية بنفس الدرجة.

نتيجة اختبار ARDL

قام الباحث باتخاذ الخطوات اللازمة في سبيل الحصول على أفضل نموذج يعبر عن العناصر المحددة للنمو الاقتصادي في ماليزيا وتتمثل في تحديد فترة الإبطاء الملائمة للنموذج وتمثلت في فترة إبطاء واحدة ثم قام الباحث باستخدام طريقة ARDL وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Bound Test عدة مرات متتالية على إثرها تم استبعاد كل من المتغير الخاص بالإنفاق العام ، الاستثمار المحلي حجم القوي العاملة ، لعدم معنويتهم الإحصائية، وذلك على الرغم من تأثيرهم الإيجابي على النمو الاقتصادي. وبعد اجراء الاختبار مرة اخري تم الحصول علي النتائج التالية:

جدول (٥) نتائج اختبار ARDL

R-squared	Adjusted R-squared	F-statistic	Prob (F-statistic)	Durbin Watson stat
٠.٨٢٥٥	٠.٧٨٠٠	١٨.١٣٩٣	٠.٠٠٠	١.٨٢٠٦

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج ١٢ EViews

يتضح براءة النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٥) أن معامل التحديد بلغ ٠.٨٢ في حين بلغ معامل التحديد

المعدل ٠.٧٨ وهو يعني بأن ٨٢% من الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا يرجع إلى كل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وخفض قيمة الضرائب ، كما أشارت النتائج المستخلصة إلى أن إحصائية درين واتسون بلغت ١.٨٢ وهي تقترب من اثنان بما يعني بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء التقدير، والنموذج ككل معنوي عند مستوي معنوية ٥%.

اختبار Bounds Test للتكامل المشترك :

للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة: الإيرادات الضريبية النمو الاقتصادي ، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، يتم استخدام اختبار الحدود Bound Test حيث قدم (Pesaran et al,2001) نوعين من القيم الحرجة لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وهي حد أعلى للقيم الحرجة (I(1) وحد أدنى للقيم الحرجة (I(0)، فعندما تكون قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة (I(1) يتم قبول الفرض البديل (H1) القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أو وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ورفض فرض العدم (H0) القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما في حالة أن قيمة F المحسوبة أقل من الحدود الدنيا للقيم الحرجة (I(0) فيتم رفض الفرض البديل (H1)

القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول فرض العدم (H0) والذي يعني عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار Bound Test المتحصل عليها من البرنامج الإحصائي كما يلي:

جدول (٦) نتائج اختبار ARDL Bounds Test

ARDL Bounds Test				
	Value	Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
F-statistic	٢٥.٢٧٩٨	%١٠	٢.٠	٣.٠٩
K	٤	%٥	٢.٥٦	٣.٤٩
		%٢.٥٠	٢.٨٨	٣.٨٧
		%١	٣.٢٩	٤.٣٧

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج ١٢ EViews.

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) أن قيمة إحصاء F بلغت ٢٥.٢٨ وهي أكبر من الحد الأدنى للقيم الحرجة (٠) والحد الأعلى للقيم الحرجة (١) عند مستويات المعنوية المختلفة (١٠%)، (٥%، ٢.٥%، ١٠%)، مما يدفع إلى رفض فرض العدم (H0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك أي علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من الإيرادات الضريبية ، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي.

تقديرات معلمات النموذج في الأجل الطويل:

يمكن توضيح معلمات النموذج التي تم تقديرها في الأجل الطويل لنموذج ARDL كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٧) تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MTR	٤.٤٠	١.٢٤١	٣.٥٥٣	٠.٠٠١٧
TRGDP	٠.٢٠	٠.٠٥٦.	٣.٥٨٤	٠.٠٠١٦
GDPGR	٠.٩٤	٠.٢٤١	٣.٩١٦	٠.٠٠٠٧
INVIN	٠.٨٣	٠.٣٤٣	٢.٤١٨	٠.٠٢٣٩
C	٧١.٥٥٦-	٢٦.٠٤٩	٢.٧٤٦-	٠.٠١١٥

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج ١٢ EViews.

يتضح من الجدول رقم (٧) وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية 5% للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة درجة الإيرادات الضريبية بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار ٤.٤% ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات الضريبية وخططها الاستراتيجية للتنمية في ماليزيا تركز على استدامة تنمية الصادرات عن طريق زيادة حجم الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية العالمية، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ويوجد أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية ٥% للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة الاستثمار بمقدار ١% يؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٢٠%. ويرجع ذلك إلى أن اتباع ماليزيا للعديد من السياسات الضريبية المالية والنقدية التي تعمل على تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية؛ مما يؤدي إلى تراكم رأس المال المادي، والذي يعمل بدوره على زيادة القدرة الإنتاجية، وحجم الاستثمارات المحلية، ومن ثم ارتفاع مستوي الإنتاج، وزيادة معدل النمو الاقتصادي. وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية ٥% في الأجل الطويل للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ١% إلي زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٩٤% ويرجع ذلك إلى رفض الحكومة الماليزية تخفيض حجم النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية شكري (٢٠٢١) واتباعها لمجموعة من السياسات الاقتصادية التي تحقق حالة من الاستقرار

الاقتصادي، وهو ما يعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج مما يعمل على استدامة النمو اقتصادي في الأجل الطويل. وهناك أيضا أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية ٩٥ لارتفاع حجم القوى العاملة على النمو الاقتصادي، فزيادة حجم القوى العاملة بمقدار ٦١% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٨٣% في الأجل الطويل. ويمكن ارجاع ذلك إلى أن حجم القوى العاملة ما كان ليؤتي ثماره في ماليزيا بدون الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية، والذي يؤتي ثماره في الأجل الطويل مما يؤثر في ارتفاع حجم الإنتاج وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجل الطويل. وقد جاءت العلاقات السابقة بين النمو الاقتصادي، والايادات الضريبية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم القوى العاملة، والاستثمار المحلي في الأجل الطويل متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وبعض الدراسات السابقة.

تقديرات معلمات النموذج في الأجل القصير

يمكن توضيح معلمات النموذج التي تم تقديرها في الأجل القصير لنموذج ARDL كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٨) تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MTR	٥.٥٢	١.٤٣	٣.٨٤	٠.٠٠٠٨
TRGDP	٠.٨٦	٠.١٢	٦.٧٨	٠.٠٠٠٠
GDPGR	١.١٨	٠.٢٥	٤.٦٤	٠.٠٠٠١
INVINF	١.٠٤	٠.٤١	٢.٥١	٠.٠١٩٥
C	١.٢٥-	٠.٠٩	١٣.٥٨-	٠.٠٠٠٠

يوضح الجدول رقم (٨) وجود أثر إيجابي معنوي- عند مستوي معنوية ٥% - للإيرادات الضريبية على النمو

الاقتصادي في الأجل القصير. فزيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار ٥.٥٢%، ويرجع ذلك إلى اتباع ماليزيا مجموعة من السياسات الرامية إلى تنظيم الإيرادات الضريبية من خلال تشجيع الاستثمار الخارجي المباشر والاستثمار المحلي من أجل تسريع العملية الصناعية، والتصدير المكثف للخارج مما أدى لتحول ماليزيا إلى مركزا

أساسيا لإنتاج السلع عالية التقنية، وتسبب ذلك في ارتفاع حجم الصادرات عن حجم الواردات، مما ترتب عليه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما يوجد أثر إيجابي معنوي- عند مستوى معنوية ٥% - للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار ١% يؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٨٦%. ويرجع ذلك إلى تشجيع الحكومة الماليزية تنظيم الإيرادات الضريبية وخفض الضرائب من أجل تشجيع ذلك الاستثمار من أجل إقامة الصناعات عالية التقنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ومن خلالها استطاعت توسيع الدائرة الإنتاجية، وزيادة تنافسية المنتجات مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي- عند مستوى معنوية ٥% - للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي. حيث يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل ١% إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ٠.١٨%، ويرجع ذلك إلى أن تقديم الحكومة الماليزية للإعفاءات الضريبية، وتوفير البنية الأساسية علاوة على سن مجموعة من القوانين الجاذبة للاستثمار عملت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا، والذي بدوره عمل على توسيع قاعدة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

اختبار ملائمة النموذج للمعايير القياسية :

ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج التي تتمثل في اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء،

والتوزيع الطبيعي للأخطاء، واختلاف التباين، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

جدول ٩: الاختبارات التشخيصية لنموذج الفروق

نوع الاختبار	فرضية العدم	إحصاء الاختبار	الاحتمالية	النتيجة
الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء	٠.٥١	٠.٦٠	نقبل بفرض العدم
اختلاف التباين Heteroskedasticity test Breusch-Pagan Godfrey	لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ	١.٠٩	٠.٣٩	نقبل بفرض العدم
التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera	تتوزع الأخطاء طبيعياً	٢.٥٤	٠.٢٨	نقبل بفرض العدم

يتبين من خلال الجدول رقم (٩) أن قيمة F في اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation Test بلغت ٠.٥١ وهي ذات معنوية عالية أكبر من ٠.١٠

حيث بلغت احتماليتها ٠.٦٠. ومن ثم تم قبول فرض العدم والذي يعني بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء عند مستوى دلالة ١٠%، ورفض الفرض البديل القائل بأن النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء. وكذلك فنتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera تشير الى أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى دلالة ١٠% حيث بلغت قيمة F في هذا الاختبار ٢.٥٤ وهي ذات معنوية عالية أكبر من ٠.١٠ حيث بلغت احتماليته ٠.٢٨. وبناء على ذلك تم قبول فرض العدم القائل بأن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً ورفض الفرض البديل القائل بأن الأخطاء غير موزعة توزيعاً طبيعياً. وأخيراً فنتيجة اختبار اختلاف التباين Godfrey Heteroskedasticity test Breusch-Pagan تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين للأخطاء عند مستوى دلالة ١٠% حيث بلغت قيمة F في هذا الاختبار ١.٠٩، وهي ذات معنوية عالية أكبر من ٠.١٠ حيث بلغت احتمالية هذا الاختبار ٠.٣٩. ومن ثم تم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف التباين للأخطاء، ورفض الفرض البديل القائل بوجود اختلاف التباين للأخطاء.

نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة تحليل الإيرادات الضريبية وأثرها على التنمية الاقتصادية في ماليزيا والتي اسفرت عن ما يلي:

- ١- اسفرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر ADF عن استقرار بعض متغيرات الدراسة عند المستوي كما هو الحال بالنسبة للإيرادات الضريبية ، نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وعند الفرق الأول بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى التي يشتمل عليها النموذج والتي تتمثل في (الانفاق الحكومي - حجم القوي العاملة- الاستثمار المحلي)
- ٢- وجود تأثير إيجابي حجم القوي العاملة الاستثمار المحلي ، على النمو الاقتصادي والانفاق العام غير أنهما ظهرا غير معنويين إحصائياً ومن ثم تم استبعادهم من النموذج المقترح.
- ٣- أوضحت النتائج المتحصل عليها باستخدام اختبار ARDL Bounds Test عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

- ٤- اسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي معنوي لكل من الإيرادات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث يوجد أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية ٥% للانفتاح الاقتصادي علي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار ٤.٤%، كما يوجد أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية ٥% للاستثمار المحلي علي النمو الاقتصادي، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار ١ يؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٢٠%، وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية ٥% للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي، حيث يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ١% إلي زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٩٤%، وهناك أيضا أثر إيجابي معنوي لارتفاع حجم القوى العاملة علي النمو الاقتصادي، فزيادة حجم القوى العاملة بمقدار ١% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٨٣% في الأجل الطويل.
- ٥- توصلت الدراسة عن وجود أثر إيجابي معنوي لكل من الإيرادات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وحجم القوى العاملة في ماليزيا والذي ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير. فزيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار ٥.٥٢%.
- ٦- أثبتت نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء هذا علاوة على التوزيع الطبيعي للأخطاء.
- ٧- جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع الدراسة التي قام بها Florin, et al. (١٩٩٦) في أن العوامل الرئيسية التي يمكن أن تحدد النمو الاقتصادي تتمثل في الإيرادات الضريبية ، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفاق العام، بالإضافة الي ذلك فإنها تتفق مع كل من الدراسة التي قام بها عمارة واخرون (٢٠١٨) ، محمودي وبركان (٢٠١٦) في أن حجم الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر تتمتع بتأثير مباشر علي النمو الاقتصادي.
- ٨- بصفة عامة فقد جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع النظرية الاقتصادية، وأن النموذج المقترح صالح للتعبير عن محددات النمو الاقتصادي في ماليزيا طبقا لما أكدت عليه نتائج الاختبارات السابقة: الاقتصادية والاحصائية والتشخيصية.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالتالي:

- ضرورة زيادة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وعدم الاعتماد بصفة أساسية على الضرائب.
- زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، وذلك للحد من الجرائم الضريبية، والذي تسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المصري.
- زيادة التدريب والتأهيل للقائمين علي التحصيل، ومعرفة كافة مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة علاجها.
- تنويع مصادر الإيرادات الضريبية وعدم الاعتماد على الضرائب المباشرة بصفة أساسية والتي تشكل في المتوسط نحو ٥٠% من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ضرورة سن التشريعات الضريبية بما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد لأنها من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- العمل على زيادة الإعفاءات الضريبية والمزايا الضريبية الأخرى لزيادة جذب الاستثمارات.

مراجع الدراسة :

أولاً : المراجع العربية :

- ١- أمين السيد أحمد لطفي، تحليل وتقييم الحوافز والاعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧).
- ٢- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ، مجلد ٤٧ ، ١٩٩٤.
- ٣- جابر عوض واخرون، الاوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية، في الاطلس الماليزي، كمال المنوفي، جابر عوض واخرون (محررون)، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٧).
- ٤- جابر عوض، دور الدولة في التنمية، في النموذج الماليزي للتنمية، كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥).
- ٥- جابر عوض، ماليزيا وتعاون الجنوب ، السياسة الخارجية الماليزية، جابر عوض محرر، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، القاهرة ٢٠٠٧).
- ٦- جمعه سعيد جمعه، الاستثمار وتجربة ماليزيا، بحث مقدم للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٦.
- ٧- جميل الشراوي، المقاصد الأساسية لقوانين ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٨).
- ٨- رمضان صديق محمد، المشكلات الضريبية للنشاط السياحي في مصر"، مجلة التشريع المالي والضريبي، عدد ٣٠٤ ، أغسطس ١٩٩٦.
- ٩- ريكاردو مولجي، استهداف المستثمرين وكيفية حفزهم للاستثمار، المؤسسة العربية الضمان الاستثمار، الورشة الإقليمية حول تقنيات ترويج الاستثمارات في الدول العربية ، ٣٠ - ٣١ ، أكتوبر ٢٠٠٠، عمان - الأردن، ٢٠٠١.
- ١٠- صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٨).
- ١١- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مجلة الوعي الاسلامي العدد ٥٣٢ ، بتاريخ ٣/٩/٢٠١٠.

- ١٢- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، (الاسكندرية: مكتبة الاشباع، ٢٠٠١).
- ١٣- عصام عبد القادر الشهابي، ضوابط السياسة الضريبية في سن العولمة الاقتصادية والمالية، رسالة دكتوراه، (جامعة المنصورة: كلية التجارة، ٢٠٠٥).
- ١٤- فتحي عبد الكريم الحلاج، "مشاكل الحوافز الضريبية للمشروعات الاستثمارية في مصر وكيفية علاجها"، مجلة التشريع المالي والضريبي، عدد ٢٨٤، أبريل ١٩٩٣.
- ١٥- محمد السيد سليم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية).
- ١٦- محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، (القاهرة: الدار الجامعية، بدون تاريخ).
- ١٧- محمد محمد على السيد سرور، سياسة الإعفاءات في ضرائب الدخل في التشريع المصري دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، - (حقوق: جامعة القاهرة، ١٩٩٢).
- ١٨- محمود الطنطاوي الباز، مقدمة في المالية العامة، (القاهرة: الفتح للطباعة والنشر، ١٩٩٢).
- ١٩- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٢٠- مهاتير محمد، الإطار الثالث لمنظور خطة التنمية الماليزية ٢٠٠١-٢٠١٠ متاح على www.islamonline.net/Arabic.

ثانياً : المراجع بالأجنبية :

- 1- Economic issues, Taxation and Financing a Comparison Of The Situation of European companies, No 2.606 , Mars 1999.
- 2- Gros Lambert, B. (2003) "Country Risk Assessment: A Guide to Global Investment Strategy, USA: John Wiley & Sons Ltd.
- 3- Malaysia The Millennium Development Goals, Economic Planning Unit, 2005. Pierre Beltrame and Lucien Mehl: Techniques, Policies And Tax Institutions, Compared, University Presses, France. 2 in edition, 1997.

